

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفراوي الأستنبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٥ -

وتلو الفاعل يُجَرُّ وَيُنْصَبُ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا ، وَأَمَّا الْمَكْنِيُّ فَمَجْرُورٌ إِلَّا
عِنْدَ هِشَامٍ (١) .

اسم المفعول - كاسم الفاعل تفصيلاً (٢) .

الصفة المشبهة (٣) - والمنسوب (٤) ، والفاعل والمفعول اللذان يعمل

(١) تلو الفاعل : أي ما يتلوه بلا فاصل ؛ وما ذكره من جواز الوجهين فيه
إذا كان اسماً ظاهراً فمتفق عليه . أما المكني فمجرور إلا عند الأخفش
وهشام ، فإنه عندهما في موضع نصب لكونه مفعولاً ، وحذف التنوين والنون
في نحو : « هذا مكرمك » ليس عندهما للإضافة ، بل للتضاد بينها وبين
الضمير المتصل . (٢) يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول ، فيرفع نائب
الفاعل ، نحو عز من كان مكرماً جازمه ، محموداً جوارؤه .

وتحول صيغة « فاعل » للمبالغة والتكثير ، فتعمل عمله بشروطه ، وتثنية اسم
الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كفردهن في العمل والشروط .
(٣) أي المشبهة باسم الفاعل ، والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها ،
ومثلها المنسوب ، والفاعل والمفعول اللذان كما ذكر المؤلف .

(٤) هو ما لحقته ياء مشددة آخر الاسم لتدل على نسبه إلى الجرد منها ،
كقولك دمشقي ، وقرشي نسبة إلى المدينة والقبيلة ، ومعاملة الصفة المشبهة .

- ٥١١ -

كفعلها^(١)، وهي مع اللام أو مجردة، ومعموها مع اللام، أو مجردة، أو مضاف، مرفوعاً على الفاعلية^(٢)، مجرداً بالاضافة^(٣)، منصوباً على التمييز^(٤) إلا أنه لا يضاف ذو اللام الى الخالي منها^(٥). ومن الاضافة لتاليها أو لكتابة تاليها خلافاً للفرع، إذا كان المضاف اليه معرفة. ويقبح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل، المجرد من الكتابة أو خلافاً وهو اللام، فيقبح: الحسنُ وجهٌ، والحسنُ وجهٌ أب، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهٌ أب، بخلاف الحسن الوجه، والحسن وجهٌ الأب، وحسن الوجه، وحسن وجهٌ الأب^(٦)، ويضعف نصب

(١) أي هذه الأربعة تعمل عمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد. ويعني بالمفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط، فتقول في اسم الفاعل اللازم: زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام، ومؤدب الخدام، فإذا جاز في معموها الرفع جاز النصب والجر أيضاً لأنها فرعا، والصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللزمان، لا مفعول لها حتى يشبه المنصوب والجور به.

(٢) نحو: «علي حسنٌ خلقه»، أو حسنٌ الخلق، أو الحسن خلقه، أو الحسن خلقه، ما تقدم لكن هنا بالجر على الاضافة، لا بالرفع على الفاعلية. (٣) نحو: علي حسنٌ الخلق الى آخر (٤) نحو: «علي الحسن خلقاً»، أو حسن خلقاً.

(٥) فلا يقال: علي الحسن خلقه، وكذا إذا كان المعمول مضافاً الى المضاف الى الضمير نحو: الحسن وجه غلامه، والحسن وجه غلام أخيه، وذلك لأنه لم تفد الاضافة فيه خفة، والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك، ومن المحتنع اتفاقاً أن تكون الصفة باللام مضافة الى معموها المجرد عن اللام والضمير نحو: علي الحسن وجه أو وجه غلام. (٦) قال الكوفيون: اللام بدّل من الضمير، «فالوجه» باق على الفاعلية كما كان في الأصل، وابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيصح عند البصريين وان كان جائزاً.

النكرة المعارف مطلقاً^(١) .

اسم التفضيل — يُستعمل باللام أو بين أو بالإضافة ، وقد يحذف (من) مع مدخولها ، نحو : « الله اكبر » أي من كل شيء ، فباللام مطابق لموصوفه^(٢) ، و (بمن) مفرد مذكر دائماً^(٣) ، و (بالإضافة) للزيادة على ما أضيف إليه لدخوله فيه ، نحو : « زيد أفضل الناس » فيجوز المطابقة والإفراد^(٤) ، وجاء لطلق الزيادة ، نحو : « يوسف أحسن إخوته » . ولا يعمل إلا في الحال ، والمحل^(٥) ؛ والمفعول الغير الصريح ؛ ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بلام التقوية^(٦) ،

(١) في الرضي : والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع (نحو : حسن الخلق ، وحسن خلقاً) . (٢) أي إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، نحو : هو الأفضل وهي الفضلى ، وهما الأفضلان ، والفاطمتان الفضليتان ، وهم الأفضلون ، وهن الفضليات . (٣) أي في جميع أحواله ، تقول : يسار أعلم من عاصم ، وفاطمة أفضل من سعاد ، والمجاهدون أفضل من القاعدین ، والمتعلمات أفضل من الجاهلات ، وقد تكون من مقدرة كقوله تعالى : « وللآخرة خيرٌ لك من الأولى » أي خير من الحياة الدنيا وأبقى منها . (٤) وقد ورد الأمران في القرآن الكريم ، فمن المطابقة : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » ومن الإفراد : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وتقول : « فاطمة أفضل النساء وفضلى النساء ، وهاتان أفضل النساء وفضلتياً النساء ، وهن أفضل النساء وفضلتيتين .

(٥) أي الظرف ، نحو زيدٌ أحسن منك اليومَ راكباً ، وإنما نصب (المحل) لا كنفائه برأحة الفعل ، و (الحال) لمشايبته له .

(٦) نحو : « انصر منك لزيد » وذلك لضعف مشابته للفعل واسم الفاعل .

م (٣)

إلا في المفعول الثاني للضرورة ، نحو : «أنا أكسى منك لزيد الثياب» (١) .
ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلا إذا أريد تفضيل كل شيء في مادةٍ عليه
فيما سواها ، يجعل اسم التفضيل نعتاً لما سواها ونفيه ، نحو : مارأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد (٢) .

(خاتمة في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر)

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك ان افعال التفضيل اذا كان
من متعد بنفسه ، دال على حب او بغض عدوي (باللام) الى ما هو مفعول في
المعنى (ما) و (بالي) الى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن احب لله من نفسه ،
وهو احب الى الله من غيره ، وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدوي
(بالباء) نحو : زيد أعرف بي ، وانا ادري به . وإن كان من متعد بنفسه

(١) في شرح الرضي : « ويتعدى الى مفعولي باب (كسوت وعلمت)
باللام ، ويبقى الثاني من البابين منصوباً نحو : «أنا أكسى منك لعمر والثياب»
وأعلم منك لزيد منطلقاً » وكان القياس أن يتعدى الى الثاني أيضاً باللام ،
إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظاً ومعنى الى شيئين من نوع واحد .
(٢) (ما) نافية ، (رجلاً) مفعول رأيت ، و (أحسن) صفة لرجل
إن كانت (رأى) بصريّة ، ومفعول ثانٍ إن كانت علمية و (في عينه)
حال من الكحل ، أو محل لغو متعلق (بأحسن) (كنه) و (الكحل) فاعل
(أحسن) و (في عين زيد) حال من الماء في (منه) ومضاف اليه . والمعنى
أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ، فالفضل
والفضل عليه شيء واحد ، لكن فضل باعتبار مكان ، على نفسه في مكان
آخر . واشترط بعضهم كون (افعال) صفة لاسم جنس ، يعتمد عليه ويقوى
على رفع الظاهر . « أوضح » ابن هشام مع شرحه (١٦٢ / ٢) .

غير ما تقدم عدّي (باللام) نحو : هو أطلب للثأر ، وأنفع للجار ، وان كان من متعد (بحرف جر) عدّي به لا بغيره ، نحو : هو أزهد في الدنيا ، وأمرع الى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأحيد عن الخنا (٢٦٦/٢ من الأشموني بحاشية الصبان) .

اسم التعجب - ما فعله ؛ « ما » استنهامية ^(١) ، « أفعال » امم ، لتصغيره ، نحو : (ياما أميلح غزلان) خلافاً للشيخ ^(٢) . ونصبه على المخالفة ^(٣) ،

(١) وقد أجمعوا على اسميتها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ، ويجب تقديمه لجريانه مجرى المثل ، فلا بغير . (٢) ذهب الكوفيون الى أن (أفعال) في التعجب اسم ، نحو : « ما أحسن زيدا » وذهب البصريون الى أنه فعل ماضٍ ، واليه ذهب « الشيخ » ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ، وقال بقية الكوفيين ، اسم بحيشه مصغراً في قوله :

ياما اميلح غزلانا شدان لنا من هؤليا تكن الضال والسمر

وهذا البيت لعبد الله العرجي (المتوفى نحو سنة ١٣٠) وقوله أميلح : تصغير أملح من ملح الشيء ، ملاحه ، والملاحه البهجة ، وحسن المنظر . و « شدان » جمع مؤنث من شدان الظبي : إذا قوي وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . وهؤليا : تصغير هؤلاء . الضال (بتخفيف اللام) - هو الصدر البري ، واحدها ضالة (بالتخفيف أيضاً) والسمر : شجر الطلح ، واحده سمرة ، والشاهد في قوله : ما أميلح ، فإن الكوفيين استدلوا به أن صيغة (ما أفعله) في التعجب اسم ، لأنه صغر ههنا ، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء . (٣) أي نصب الخبر ، فعامل النصب عندهم في الخبر ، مخالفته للمبتدأ ، فإذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا فإنه يرتفع ارتفاعه ، وقد سبق لنا بيان هذا المعنى .

وقيل مبني لتضمنه معنى التعجب ، وما بعده مشبّه بالمفعول به ^(١) ، ومعنى :
 ما احسن زبداً : ما فائق في الحسن زبداً ^(٢) ، ويجوز فصلها بالحلّ والجار ،
 نحو : ما احسن يومَ الندى زبداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً ، قال هشام :
 وبالخال ^(٣) ، نحو ، ما اظرف مجردةً حنداً ! ونصب « صديقاً » في قولنا : ما أظن
 عمراً لبِشْر صديقاً : بنفس اسم التعجب ^(٤) ، وهو كاسم التفضيل في هذا الحكم .
أسماء المدح والذم - نعم وبئس ^(٥) ، وكها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ ^(٦) ،

(١) أي لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (٢) هذا بيان للمخالفة
 هنا ، وهي أنّ الخبر في « ما أحسن زبداً » ، ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى ،
 وفيه إشارة الى أنّ معنى « أحسن » عندهم : فائق في الحسن ، لا صير زبداً
 حسناً ، إذ التصير صفة لضمير « ما » لا « لزبد » والمراد هو وصف زيد ،
 لا ضمير « ما » كما ترى في مثال المؤلف ومعناه ، وزبداً مشبّه بالمفعول به
 فنصب مثله . (٣) واجازه الجرمي من البصريين (٢٢٥ هـ) .
 (٤) في الأشموني : وانتصاب الآخر (اي صديقاً) بمذلول عليه بأفعل ،
 لابه ، خلافاً للكوفيين .

فائدة : نقلنا في (خاتمة) بحث اسم التفضيل السابق أمثلة من تعديته
 بحروف الجر ، وهذه تتمتها : ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل
 نحو : ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه الى الله ، وما اعرفه بنفسه ، واقطعه للعوائق ،
 واغضه لطرفه ، وازهده في الدنيا ، واسرعه الى الخير ، واحرصه عليه ، وأجدره به .
 (٥) وحبّ وحبذا وساء ولا حبذا . (٦) في الانصاف : ذهب الكوفيون
 الى أنّ « نعم وبئس » اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون الى أنّهما فعلان ماضيان
 لا يتصرفان ، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين وحجج الفريقين
 وشواهدهما مبسوطه فيه (٦٦/١ - ٨٠) .

وبناؤها لتضمنها معنى الإنشاء^(١) ، فنعم مبتدأ^(٢) يلزمه فاعل ذو لام^(٣) ،
او مضاف الى ذي اللام ، نحو : « فنعم ابن اخت القوم غير مكذب^(٤) »
وقال الفراء يجوز ان يكون مضافاً الى نكرة نحو :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم^(٥) وصاحب الركب عثمان بن عفانا
ولا يكون صاحبه مستتراً اتفاقاً ، ولا مكنياً بارزاً خلافاً للشبغ حيث
ذهب الى فعليته ، ورؤي : مررت بقوم نعموا قوماً^(٦) . وكثير فصل فاعله
عنه بنكرة منصوبة ، وهي تميز عند الفراء حال عند الكسائي نحو : نعم رجلاً
زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ، وجاز تركه إذا علم^(٧) ،
ونحو : نعماً هي^(٨) ، فما معرفة تامة فاعل نعم و « هي » المخصوص ، فالتقدير :

(١) وذلك أنك اذا قلت : نعم الرجل زيداً ، فانما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ .
(٢) أي بمعنى المدوح . (٣) نحو : نعم العبد . (٤) تمامه :
زهير حسام مفرد من حمائل : وهو لأبي طالب عم النبي (ﷺ) من لامبته
المشهورة ، « الحسام » : السيف القاطع . « حمائل » : جمع حيمالة وهي علاقة
السيف ، و « ابن » : فاعل نعم . و « اخت » مضاف اليه ، و « القوم » :
مضاف اليه ، وفيه الشاهد . (٥) وهو ضرورة عند الجمهور .

(٦) في الرضي : ودليل فعليتها أيضاً ما حكاه الكسائي نحو : نعماً رجلين
ونعموا رجلاً ، والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال .
(٧) نحو : « إنا وجدناه صابراً نعم العبد » أي « هو » (أيوب عليه السلام) -
فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه . (٨) الآية الكريمة « إن تبدو
الصدقات فتنعماً هي » قال المحقق الرضي : اختلف في « ما » هذه ، فقيل هي
كافة هيئات « نعم وبئس » للدخول على الجمل كما قيل في قسلاً وظالماً ،
(الى أن قال) وقال الفراء ، وابو علي هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم
وبئس ، والجملة بعدها صلتهما في قوله تعالى : « بشما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » -

نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفرّاء ، وقيل (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و « هي » هو الفاعل ؛ قال به قوم ، وأجازه الفرّاء وفيه نظر ، ونحو : « نعماً بقول زيد » (ما) تمييز نكرة محضة ، والجملة صلة لموصوله محذوفة ، وهي المخصوص ، تقديره : نعماً ما بقوله زيد ، ونقل عن الشيخ ، وقيل : معرفة محضة ^(١) ، والجملة ^(٢) نعت محذوف مخصوص تقديره : نعم الشيء شيء بقوله زيد ، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفرّاء أنه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص ، والتقدير : نعم شيئاً ما بقوله زيد ، ولم يصحّ عنه ، وفيه الكناية قبل الإظهار لفظاً ورتبة ، ولم يجوزه غير الطوال . « وحبذا » مثل : « نعم » وفاعلها (ذا) ولا يتغير ^(٣) .

الاسم التام - تمامه بالتنوين أو النون أو الإضافة بنصب التمييز ، ومنه :

أسماء العدد - أصول : واحد إلى عشرة ، ومائة والالف ^(٤) . تقوال :

- « ما » فاعل ، وإن بكفروا مخصوص . وفي قوله تعالى : « نِعِمَّا بِعِظْمِكُمْ بِهِ » المخصوص محذوف (ثم قال) : وقال سيبويه والكسائي « ما » معرفة تامة بمعنى (الشيء) فمعنى « نعماً هي » : نعم الشيء هي ، فد (ما) هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و (هي) مخصوص . وبقية البحث تجدها فيه (٢٩٤/٢) .

(١) أي معرفة تامة . (٢) أي إذا وقع بعدها جملة ؛ وتكون الجملة نعمتاً لمخصوص محذوف ، فالتقدير في « نِعِمَّا بِعِظْمِكُمْ بِهِ » نعم الشيء شيء ، وعظمكم به ، ومثله مثال المؤلف . (٣) يعني لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون وحبذا هند ، وله شواهد شعرية تركناها قصداً للاختصار .

(٤) يعني أن الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وهي « واحد » الخ وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فمتفرع عنها .

واحد، اثنان، ثلاثة الى عشرة للمذكر، واحدة اثنتان ثلاث إلى عشر للمؤنث^(١). أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر، تسعة عشر له. وروى الكسائي واحد عشر. وللمؤنث: إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاث عشرة، تسع عشرة^(٢)، أحد وعشرون الى تسعة وتسعين له، إحدى وعشرون، الى تسع وتسعين لها. عشرون، وبابه ومائة والالف لهما^(٣). ويعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة، بخلافه في الأكثر منه، تقول: مائة واحد وثلاثون^(٤)

- (١) يعني أن (واحد واثنان) للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث، جرى على القياس. [والواحد: امم فاعل من وحد يحد وحداً ووحدة، أي انفرد، ورجل واحد، وقوم واحدون، والتكسير: وحدان وأحدان كشاب وشبان، والمهزة بدل من الواو، وإذا استعمل في الأعداد المنتهية اختاروا لفظ أحد واحد على واحد وواحدة تخفيفاً فقالوا أحد عشر وإحدى عشرة] وقوله: ثلاثة الى عشرة للمذكر، وثلاث الى عشر للمؤنث، يعني خولف القياس بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة، فأت للمذكر، وذكر للمؤنث. وعُل ذلك بوجوه تراجع ويرى أقربها عند المحقق الرضي رحمه الله (١٣٧/٢ - ١٤٠).
- (٢) ان أحد عشر اثنا عشر للمذكر، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث، وقوله: وروى الكسائي واحد عشر، اي باضافة النيف الى العشر.
- (٣) قوله: أحد وعشرون الخ واحد وعشرون الى قوله: (لها) أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، ويراجع تفصيل ذلك وترتيبه في كتب النحاة، لاسيما شرح الرضي (١٤٠/٢ - ١٤٢).
- (٤) في الرضي: عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً، (أي مع جواز العكس: في الأقل من مائة والأكثر).

ومميز ثلاثة الى عشرة مجرور بمجموع^(١) ، إلا في ثلاثمائة الى تسعمائة^(٢) ، ومميز أحد عشر الى تسعة تسعين مفرد منصوب^(٣) وجوز الفراء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد ، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعاً^(٤) ومثلها تثنيتها وجمع الألف ، قال ابن كيسان : يجوز نصب مميزهما مفرداً ، ومنه قوله : « اذا عاش الفتي مائتين عاماً^(٥) » ، ويجوز إضافة صدر المركب الى مجزئه ، ويحسن اذا أضيف^(٦) .

(١) الحد هنا داخل في المحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً مجرور بمجموع .
(٢) استثناء من قوله : مجموع ، لأن المائة المضاف إليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة . (٣) نحو « إني رأيت أحد عشر كوكباً » « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » . (٤) قال ابن مالك :

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرأ قدر ديف

كقراءة حمزة والكسائي : « ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » بإضافة مائة الى سنين . (٥) مجزئه : « فقد ذهب المسرة والفتاء » وهو للربيع بن ضبُع الفزاري أحد المعمرين . المسرة : ما يُسَرُّ به الانسان ، وجمعها مسار ، والفتاء : الشباب ، والمعنى : إذا بلغ الانسان هذه السن فقد ذهبت ملاذهُ ، وولى شبابه . والشاهد : نصب « عاماً » على التمييز لمائتين .

(٦) أي كما في عبدالله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجزئ الثاني بالاضافة ، نحو ما فعلت خمسة عشر ، وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة ، تقول : هذه خمسة عشر ، بجر عشر ، واعراب « خمسة » بحسب العوامل واستدلوا بقوله :

كَلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

والمعنى : كَلَّفَ (بتشديد اللام) من التكليف ، وبنخفيفها من الكَلَّفَ ، لأجل تبعه وشقائه مشاقاً حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه هذا . وقد استشهد به الكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددي الى مجزئه وإن لم يضاف المجموع الى شيء آخر ، فقد أضيفت ثماني الى عشرة ، مع عدم إضافتها شيء الى غيرها .

روى الفراء عن ابي فقعس الأسيدي ، وابي الميثم العقيلي ، « ما فعلت خمسة عشر ك »
ويجوز في ثنائي فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها
كقوله : ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثننتين وأربعا
وقوله : لها ثمانيا أربع حسات^١ وأربع ففجرها ثمان^٢
ويشتق من العدد بمعنى البعض^(١) ، يستعمل بالاضافة ، نحو : ثالث ثلاثة ،
قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : ويجوز نصبها له نحو : ثان اثنين ، وثالث
ثلاثة ، وهو منقول عن الشيخ^(٢) ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر ،
فيقال : خامس عشر^(٣) ، فيذكر كلاهما او يؤنث . ويعرب الأول ويبنى الثاني ،
حكاة الكسائي وابن السكيت وابن كيسان « او يعربان معا ، ولا يشتق
بمعنى الجاعل^(٤) .

- (١) فتقول : خامس خمسة ، اي بعض جماعة منحصرة في خمسة .
(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وزعم الأخفش وقطرب والكسائي
وثعلب ، أنه يجوز إضافة الأول الى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في ضارب زيد .
(٣) أي يحذف العقد من الأول ، والنيتف من الثاني ، وتذكر اللفظين
مع المذكور ، وتؤنثهما مع المؤنث ، قال في الأوضح وشرحه : ولك في هذا الوجه
وجهان (أحدهما) ان تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب ، فتجري
الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرّ الثاني بالاضافة ، تقول : جاء في « ثالث
عشر » بجر عشر دائما ، واعراب « ثالث » بحسب العوامل ، (والوجه الثاني)
ان تعرب الأول وتبنى الثاني ، حكاة الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ،
ووجهه أنه قدّر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ، وأعرب الأول لزوال
التركيب (٣٣٣/٢) . (٤) نحو ثالث اثنين ، اي واحد من ثلاثة ، بسبب
انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين
ثلاثة بنفسه ، ولعلّ علة منع الكوفي له لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً —

المبنيات - البناء اصل في الحروف ^(١) ، والأفعال غير المضارع ^(٢) ،
والأمر ^(٣) ووزن الفعل ، عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء ^(٤) . والأصل
فيها أن يبني لفظه ويعرب محله ، إلا ما كان انتقل إعرابه الى ما بعده ،
كالضارب ^(٥) ، وجئت وزيداً ^(٦) فمنها :

المكنيات - وهو ^(٧) ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب سبق لفظاً او معنى
نحو : « اعدلوا هو أقرب التقوى » ^(٨) فان استقل فتنصل مرفوع كأننا (الى) هن ،
ومنصوب كإيتاي (الى) إياهن ، وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو :

- وان انضم اليها واحد ، أي إن لفظ (ثالث) لا يجعل الاثنين ثلاثة ،
بل يكون المنضم والمنضم اليه معاً ثلاثة .

- (١) لأنها لا تنصرف ولا يتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب .
- (٢) قال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك
لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ،
فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعاً
لتعينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه دليل على كون (لا) للنفي ،
وجزمه دليل على كونها للنهي . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم
بلام الأمر مقدر ، وهو عندهم مقتطع من المضارع . (٤) راجع البحث
السابق في اسم التعجب . (٥) الاعراب انما هو لـ (ال) فهي في محل رفع
او نصب او جر ، وقد انتقل إعرابها الى صلتها وهي اسم الفاعل .
- (٦) الواو اسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب .
- (٧) اي المكني الذي هو مفرد المكنيات (وهي الضمائر) .
- (٨) اي العدل اقرب ، لأن المصدر يدل على الفعل والزمان .

« كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسعةً من الزنبور فاذا هو اياها »^(١) وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إنَّ « إذا » فيه معنى (وجدتُ) واعترض عليه الزجاجي أخذاً بظاهره قائلاً إنَّ كان « إذا » محلاً عاملاً فبم ينصب اياها ، واذا كان متضمناً معنى وجدتُ فيلزمه منصوبان ، فأجابه البعض عازياً لأبي العباس ثعلب بأن « هو » هنا حرف عماد ، والمفعول الأول محذوف ، يعني مع الفعل ، يعني أنه متضمن معنى وجدت على ما قدمناه ، و « هو » حرف عماد وان لم يستقل فتصل مرفوع كضربت - الى ضربن . يستتر في الصفة^(٢) والأمر لواحد ،

(١) وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ان يقال : « فاذا هو اياها » ويجب ان يقال : « فاذا هو هي » (هو : راجع الى الزنبور لأنه مذكر ، وهي - راجع الى العقرب لأنه مؤنث) . واحتج الكوفيون بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ، وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأَكابر ، وناظره قبل حضور الكسائي خلف الأحمر والفراء ، ثم حضر الكسائي فتناظرا في عدة مسائل ومنها مسألتنا هذه ، وامر يحيى باحضار العرب لسماع المناظرة وللحكم ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله . واحتجوا ايضاً بالقياس فقالوا : انا قلنا ذلك ، لأنَّ « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت ، وقد قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : إنَّ هو في قولهم « فاذا هو اياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه . (العماد) عند الكوفيين هو الذي يسميه البصريون (الفصل) وإنما سمي « عماداً » لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط . (٢) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحل والجار والمجرور .

والماضي للغائب والغائبة ، والمضارع لهما ، وللمتكلم والمخاطب ، هذا على الأوضح ،
وأما على لغة من يقول : أكلوني البراغيث فمستتر في كل افعال جمعها ومثنائها
ومفردا (١) . ومنصوب كذلك ، كضربني الى ضربهن ، ومجرور كـ « لي » الى
« لهن » . والأصل الاتصال (٢) إلا لعارض ، كما لو قُدِّم (٣) ، او فصل بالأ
او معناها (٤) ، او أسند اليه صفة جرت على غير صاحبها نحو : زيد ، عمرو ،
ضاربه هو ، (ويجب) الإتيان به عند اللبس لا دائماً ، فيجوز بدهند ضاربها ،
أو كان عامله محذوفاً (٥) . و (يجب) فصل ياء المتكلم عن نون العباد في الماضي ،
والمضارع المجرد عن نون الاعراب (٦) ، و (يجوز) في غير المجرد ،
وفي لدن وإن وأن وكان ولكن وما أحسن (٧) . (ويختار) في لبس

(١) وتبقى هذه الاحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت
هند على تأنيث الفاعل . (٢) لأن المكني وضع للاختصار والمتصل أخصر .
(٣) اي المكني على عامله نحو « إياك نعبد » . (٤) نحو « أمران
لا تعبدوا إلا إياه » وقول الفرزدق :

أنا الدائد الحامي الذمار وإنما بدافع عن أحسابهم انا او مثلي

والمعنى أنا الذي امنع عن قومي واحمي حمائم وليس لهذا إلا انا او من يماثلني
في الصفات . والشاهد في (أنا) حيث فصل لأنه واقع بعد « إلا » في المعنى ،
اذا المعنى ما بدافع عن أحسابهم إلا أنا . (٥) نحو : « إياك والشرك » .
(٦) نحو : اكرمني وبكرمني ، (ونون العباد هنا هو نون الوقاية) .

(٧) في الرضي : « وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو :
ما أقربي منك وما أحسنني وما أجلي ، قال السيرافي : لست ادري : عن العرب
حكوا هذا ام قاسوه على مذهبيهم في ما أفعال زبداً ، لأنه اسم عندهم في الأصل
(اي وهو انما يدخل على الافعال ليقهيا الكسر) .

وليت^(١) ، من وعن وعسى ولعل^(٢) ، (وشذ^(٣)) في الاسم العرب كقوله ﷺ
للهمود : « فهل أنتم صادقوني »^(٤) وقول الشاعر :

وليس بهيبي وفي الناس تمتع صديق اذا أعيا علي صديق
وقوله : وليس الموافيني ليرقد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
وقد يعوض اللام عن الكناية نحو :

زوجي ، المسُّ مسُّ أرب وريحه ريح زرنب^(٥)

وقد يقع بعد «رُبَّ» مبهماً مفسراً ، بمفرد نحو : ربه رجلا رأيت ،
ويقع مفسراً بجملة وهو الشأن^(٦) ، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة^(٧) ،

(١) مذهب الفراء أن المجيء بالنون مع «ليت» ليس بلازم ، وإن كان
ذكر النون أكثر من تركها . (٢) جاء في الأشموني أن أثبات النون في
الحديث والبيتين المذكورين بعده «للتنيه على اصل متروك» ، وذلك لأن
الأصل ان تصحب نون الوقاية (العماد) الأسماء العربية المضافة الى ياء المتكلم
لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعوها ذلك نهبوا عليه في بعض الأسماء العربية
المشابهة للفعل « وليس النون مخصوصاً بالفعل كما وهم الجوهري ، وإنما يزداد
وقاية لحركة او ساكون في فعل او حرف (راجع تفصيله في بحث المضمر
من كتب النحو) . (٣) في حديث أم زرع ، اي مس الخ وهو كناية
عن نعومته ، وحسن خلقه ، ولين جانبه ، والزرنب : نوع من انواع الطيب .
(٤) يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمي (ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده ،
ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً وبارزاً ، على حسب العوامل نحو : هو زيد
قائم ، وكان زيد قائم ، وانه زيد قائم ، وهذا الضمير يسميه الكوفيون
(ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً الى ان يفسر .

(٥) اي لرجوعه الى المؤنث اي القصة ، اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث ،
لقصد المطابقة ، كقوله تعالى : « فانها لا تعنى الأَبصار » والشرط ان لا يكون -

ويستتر ، وينفصل بحسب العامل ، و « ما » ، « شأن » بعد إن وأخواتها . ويقع منفصلاً مطابقاً بين المبتدأ والخبر ، ويُسمى فصلاً^(١) ، والخبر معرفة ، أو « أفعال من » وهو حرف في الأكثر^(٢) .

أسماء الاشارة - ما وضع^(٣) لمشاهد محسوس^(٤) ، فذا للمذكر^(٥) ،

- المؤنث في الجملة فضلة ، فلا يختار : إنها بنيت غرفة ، وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات .

(١) يتوسط بين المبتدأ والخبر - قبل العوامل وبعدها - صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً ، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه ان يكون الخبر معرفة ، أو أفعال من كذا ، نحو كان زيد هو افضل من عمرو ، (قبل العوامل) نحو : زيد هو المنطلق ، وبعدها وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو : إنه هو الغفور الرحيم ، وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم ، وباب كان نحو « كنت انت الرقيب » - (٢) اختلف فيه هل هو ضمير او لا ، ورجح المؤلف كونه حرفاً في الأكثر . (٣) اي اسم الاشارة ، قال الكوفيون : الاسم في « ذا والذي » الذال وحدها والالف زائدة ، لأن تثنية (ذان) بجذفها . (٤) قال الرضي : اسم الاشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه اشارة حسية ، فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز ، وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة .

(٥) لم يذكر المؤلف من الفاظ الاشارة الى المفرد المذكور الا « ذا » وكأنه تبع الألفية بذلك « بذاً لمفرد مذكر أشير » وذكر عشرة للمفردة المؤنثة ، وقد ذكر الشراح والناظم في كتابه « التسهيل » اربعة الفاظ أخرى للمذكر وهي : (ذاء ، وذائه ، وذائه ، وآلك) . فكان للآثني هنا مثل حظ الذكرين !

وذا ن رفعاً ، وذين نصباً وكسراً لثناها (١) ، وتا وتي وته وذو وذه وذهي
 ونبي وذبي ولات للمؤنث ، وتان وتين لثناها ، واولاء لجمعها ممدوداً في الحجاز (٢) ،
 مقصوراً في تميم ، وجاء مثناهما بالألف دائماً (٣) ، وبلحقها كاف الخطاب فيتصرف
 غالباً (٤) ، فيصير خمسة وعشرين (٥) ، وهي مجردة للقريب ، ومع الكاف أوها ،
 التنيبه للمتوسط ، ومع اللام ، أو تشديد النون للبعيد (٦) ، وهنا للمكان القريب ،
 وهناك للمتوسط ، وهناك وثم للبعيد .

الموصلات - ما لا يتم (٧) إلا بجملة خبرية بعائد . وكثير حذف العائد مفعولاً (٨)

- (١) الكوفيون يذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون
 بينهما ، فالرفع كالضم ، والنصب كالفتح ، والجر كالكسر .
- (٢) وبه جاء التنزيل نحو : « ها أنتم اولاء تحبونهم » .
- (٣) على لغة من يلزم المثني الألف نحو : « إن هذان لساحران » .
- (٤) ليتبين بها حال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ،
 فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فتقول :
 ذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك « وهذه الكاف حرفية باتفاق وهي تنصرف
 تنصرف الكاف الاسمية غالباً ، ومن غير الغالب : « ذلك خير لكم » و « ذا »
 اسم اشارة مبتدأ ، والمشار اليه تقديم الصدقة في قوله تعالى : « فقدموا بين يدي
 نجواكم صدقة » واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب للمؤمنين مبني على الفتح
 لا محل له ، وفيه الشاهد ، و « خير » خبر .
- (٥) تجد جد ولها واضحاً في (ص ١٨٥ ج ١ من الاشموني) .
- (٦) نحو : « تلك وذاك وتآك ، (مشددتين) للبعيد » .
- (٧) اي الموصل الخ . (٨) في التنزيل : « ذرني ومن خلقت وحيداً »
 « اهذا الذي بعث الله رسولا » التقدير : خلقتة ، وبهته .

ومبتدأ^(١) فيها . الذي للمذكر ، والذان لمتناه . الذين والأولى لجمعه . وورد
الذون . التي للمؤنث . اللتان التين لمتناها . اللاء واللائي واللاتي واللواتي
واللواتي واللوات لجمعها . ومنها الألف واللام . وصفته في صورة^(٢) الفاعل
او المفعول . وجاز وقوعه مضارعاً وفيه خلاف ، نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٣)

وورد: من القوم الرسول الله منهم لم دانت رقاب بني معدّ^(٤)

(١) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ،
أي سواء أكان الموصول «أياً» غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل ،
نحو جاء الذي قائم ، أي هو قائم ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر (٥١٢٩)
«تماماً على الذي أحسن» وقراءة مالك بن دينار (٥١٣٩) «مثلاً ما بعوضة» بالرفع .
(٢) الصفة الصريحة مع (ال) اسم لفظاً ، فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف
الفعل عليها نحو «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً» وإنما لم
يؤتَ بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم .
(٣) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً من بني عذرة ، والشاهد فيه قوله :
«الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع كما يوصل به «الذي» و «التي»
وغيرهما ، فذل ذلك على أن (ال) اسم . وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة
ومذهب ابن مالك جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، قال :

وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل

(٤) البيت لا يعرف قائله ، ومعدّ هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش ،
وبنو هاشم قوم النبي (ﷺ) منهم . والشاهد فيه قوله : «الرسول الله منهم»
حيث جاء بصلة (ال) جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ او الخبر .

و : مَنْ لا يزال شاكرًا على المعه فهو حَرِيْرٌ بعِشَّة ذات سَعَةِ (١)
ومنها « مَنْ » لأولي العلم، و « ما » لغيرهم غالبًا (٢) ، ومنها كل اسم إشارة (٣) ،
ومنها أي وأبنة ، خلافاً لثعلب حيث قال : لا يكون إلا شرطاً أو استفهاماً (٤) ،
ومن العرب مَنْ يثنونها ويجمعها (٥) ، حكاه ابن كيسان ، وهما تعربان ما لم تضافا
وانحذف صدر وصلبيها (٦) .

(١) وهذا البيت لم ينسب لقائل و « المعه » : يريد الذي معه . ومعناه :
مَنْ كان دائم الشكر لله تعالى على ما أنعم فهو جدير بالمزيد من النعم « لئن
شكرتم لأزيدنكم » والشاهد فيه « المعه » حيث جاء بصلة (ال) ظرفاً .
(٢) الأصل في استعمال « مَنْ » للعالم و « ما » لغيره غالباً ، وقد يستعمل
« مَنْ » مكان « ما » وبالعكس ، لعوارض وأسباب ، تراجع مع شواهدا
ببسوطة في بحث « الموصول » من شروح الألفية عند قوله :

ومَنْ ، وما ، وأل - تساوي ما ذكر وهكذا « ذو » عند طيِّبٍ شَهْرٍ
أشار بقوله : تساوي ما ذكر ، الى أن مَنْ ، وما ، والألف واللام ، تكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، والمثنى ، والمجموع . (٣) في شرح الرضي :
أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما »
الاستفهامية كانت أولاً ، استدلالاً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون » اي
انتم الذين « وما تلك ييمينك » اي ما التي ييمينك . (٤) وذهب الى هذا
الخليل بن احمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه . وذهب جماعة
الكوفيين الى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها مُعْرَبَةٌ في جميع الأحوال ، أضيفت
أولم تضاف ، حذف صدر صلتها او ذكر . (٥) اي في الاستفهام وغيره
نحو : أيتاهم أخواك ، وأبوم إخوتك ، ومجوزهما (أي وأبنة) تصرفها في باب
الإعراب . (٦) قال ابن عقيل عند قوله :

أي كـ « ما » وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف -

م (٤)

ويجوز حذف الموصول ^(١) نحو «ووالد وما ولد» • ويجوز العطف على العائد
 - وأعربت أي (ومثلها أبة) إذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل
 في هذه الأحوال الثلاثة وهي : ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف
 ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ،
 وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ وفي الانصاف :
 والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه ابو عمرو الشيباني عن غسان (بن وعلة
 احد الشعراء المخضرمين : من بني مرة بن عياذ) وهو احد من تؤخذ عنه اللغة
 من العرب أنه أنشد :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أبهم أقرب

يرفع «أبهم» فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها (٤٢٣/٣)
 بقول الضعيف ابواليسار محمد بهجة : إن هذا البيت يصلح شاهداً لما أورده «الموفي»
 من بناء «أي» في هذه الحال ، لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها ولكن
 المعروف من مذهب الكوفيين أن «أياً» إذا كانت موصولة كانت معربة في
 جميع الأحوال كما تقدم بيانه ، وجاء في «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن
 «أبهم» إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة ، معرب ، نحو قولهم :
 «لأضربن أبهم افضل» وذهب البصريون الى أنه مبني على الضم ، ولعله
 سها قلم «الموفي» فجعل المذهب البصري في هذه الحالة كوفياً !

(١) في شرح الرضي : واجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من
 الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا : قوله تعالى : «وما منا إلا له مقام
 معلوم» اي الأ «من» له مقام ، وقول حسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ):
 أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ !
 اصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ، ومن يمدحه وينصره سواء ؟؟
 فحذف الموصول وأبقى صلته •

المنصوب المحذوف وتوكيده^(١) ويجبي له الحال مؤخراً اتفاقاً ، ومتقدمة عند ثعلب
 خلافاً لهشام^(٢) ، ولا تكون الصلة إلا خبرية ، خلافاً للكسائي^(٣) ، و« ذو »
 في طي . كـ « ما » الموصولة^(٤) ، وعند بعضهم كالذي ، ومؤنثه ذات ، وجمعها
 ذوات . روى الفراء^(٥) .

(١) عبارة الأشموني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده
 والعطف عليه خلاف (نحو جاء الذي ضربت نفسه و : جاء الذي ضربت وعمراً) .
 اجازته الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة ، وعلق الصبان
 على قوله : اجازته الأخفش بقوله : تبع في العزو للأخفش الشيخ المرادي ،
 والذي اغيره : المنع عنه كما في المعني ، والاخفاشة ثلاثة ، لكن المراد عند الإطلاق
 ابو الحسن الأخفش ، شيخ سيبويه قاله الشيخ يجبي ٥١ (٢١٥/١) .

(٢) عبارة الأشموني ايضاً : فان كانت الحال متقدمة نحو : هذه التي مجردة
 عانت ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام . (٣) ذهب الكسائي الى أنه يجوز أن
 تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، فمن ذلك قول جميل بن ممر العُدري (٥٨٢)
 المعروف بجميل بثينة :

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشق
 « ما » اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها
 صلة الموصول ، والتقدير : « وأي شيء الذي عسى الواشون الخ » واجاب المانعون
 بأن (ماذا) كلها اسم استفهام ، وليست « ذا » موصولة . (٤) وتكون للعاقل
 وغيره ، واشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً ،
 تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما الخ . ومنهم من يقول في المؤنث المفرد
 جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات قمن .

(٥) في الأشموني : بعض طي . ألحق (بذو) تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ،
 حكى الفراء : « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات اكرمكم الله بها »
 ولم يذكر المؤلف رحمه الله ما رواه الفراء فأثبتناه في هذه التعليقة .

الكنائيات (١) - كيت وذيت للقصة (٢) ، وكم (٣) ورب وكأين للعدد ، وكذا « كم » استفهامية ومميزها مفرد أو مجموع منصوباً (٤) ، وجوز جره الفراء بين مقدرة (٥) ، ووافق الخليل وسيبويه من البصريين ، وخبرية ومميزها مفرد أو مجموع ، مجروراً بين مقدرة (٦) فيجوز فصلها بجمل أو جار أو غيرهما ، نحو :

(١) المراد بالكنائيات : الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً ، إما لإيهامه على المخاطب ، أو لتسيان أو لغير ذلك . (٢) بكنى عن الحديث والقصة بكيت وذيت ، وهما مبنيتان لنيابتها عن الجمل ، نقول : كان من الأمر كيت ، كيت وذيت وذيت ، (و كان شانية خبرها « كيت وكيت » و « من الأمر » بيان متعلق بأعني) وبنائهما على الفتح أكثر ، لثقل الياء كأين وكيف أو كونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل . (٣) ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة لأن الأصل عندهم في « كم » : « ما » زيدت عليها كاف التشبيه مثل « كآتَيْن » و « كذا » لأن « ما » في الموصولات للمجهول ماهيته ، فهي في إيهام « أي » ، وذا « حذفت ألفها وسكن الميم » . (٤) قال الرضي : ولا يكون مميز « كم » الاستفهامية مجموعاً - كميز المرتبة الوسطى - خلافاً للكوفيين أي فإنهم يميزون جمع التمييز نحو : كم شهوداً لك ؟ (٥) الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم إلى مميزه كما في الخبرية . والجوز قصد تطابق « كم » ومميزه جراً ، وعند النحاة هو مجرور « بين » مقدرة ، وهو مذهب الفراء كما قال « الموفي » ، نحو : بكم اشتريت هذا ؟ أي بكم من درهم . (٦) الجر في مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافاً للفراء ، فإنه عنده بين مقدرة نحو : بكم درهم اشتريت هذا ؟ أي بكم من درهم . وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر هاهنا - وإن كان في غير هذا الموضع نادراً - لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو : « وكم من ملك ، وكم من قرية » والشئ إذا عرف في موضع ، جاز تركه لقوة الدلالة عليه .

- كم دون مية ^(١) موماقيرها بها إذا تيممها الخريت ذو الجلد
 و : كم بجود مقرف ^(٢) نال العلا وكريم بخله قد وضعه
 و : كم في بني بكر بن سعد سيد ^(٣) ضخم الدسيعة ماجد نفاع
 و : كم نالي منهم فضلاً ^(٤) على عدم
 و : تؤم سنناً وكم دونه من الأرض محدودبا ^(٥) غارها
 والأكثر الايمان (بين) لو فصل بتمع ^(٦) . وكأين للتكثير ^(٧) ، وميزها

(١) إن فصل بين الخبرية وميزها جاز جرؤه عند الفراء لأنه يجزه « بين »
 المقدرة ، لا بالاضافة ، - وغيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، اذ لا يمكن
 الاضافة مع الفصل - خفض في البيت الأول « موما » مع الفصل بالحل .
 (٢) المقرف : الذي داني المهجين من الفرس ، وغيره الذي أمه عريية وابوه
 لبس كذلك لأن الاقراف من قبيل الفحل ، والمهجنة من قبل الأم ، والشاهد
 في خفض « مقرف » مع الفصل بالجار . (٣) خفض « سيد » مع الفصل
 بالجار والمضاف . (٤) الجر مع الفصل بالجملة كما في هذا الشرط لا يميزه
 إلا الفراء بناء على مذهبه المتقدم ، وتمة البيت : « إذ لا اكاد من الاقتار اجتمل »
 (جملت اللحم واجملته اذا أذبه) . (٥) فصل بالحل وبالجار ، وقال الرضي
 الذي خلصنا عنه كثيراً مما تقدم : وبعض العرب ينصب ميمز « كم » الخبرية
 (كما رأيت في البيتين الأخيرين اللذين اوردهما « الموفي ») مفرداً كان أو جمعاً
 بلا فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قربنة الحال ،
 فيجوز على هذا أن تكون « كم عممة » بالنصب خبرية . وانما النجزة ميمز الخبرية المفرد
 - وهو أكثر من الجمع - لأن كم للتكثير ، فصار ميمزه كميز العدد الكثير ،
 وهو المائة والألف وما يتضاعف منها ، فاستغنى بذلك . (٦) لثلا يلبس المميز
 بفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وعيون - وكم أهلكتنا
 من قريبة » . (٧) فهي مثل كم في التركيب ، وفي إفادة التكثير ولزوم التصدير .

منصوب مفرد^(١) ، او مجرور (بين) مذكوراً^(٢) ، وفيه خمس لغات : كَأَيْنَ وهي الأفضح ، وكَأَيْنَ على وزن كاعن ، وكَأَيْنَ مثل كَعَيْنَ و كَبَيْنَ مثل كيعن ، وكَأَنَّ مثل كعن . و « كذا » إذا كانت للعدّد فتميز كتمييز العدّد المكني عنها^(٣) . وليس له الصدارة ، و (رب) مثلها^(٤) ، ومميزها مجرور . ويقع مكني مفسّر^(٥) بمفرد ، فيجوز الافراد ، والمطابقة^(٦) .

محمد بهجة البيطار

(يتبع)

(١) كقوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأين آلاماً حُمّ يُسرّه بعد عُسْر
فكأين مبتدأ و (آلاماً) تمييز لها ، وجملة حُمّ يُسرّه خبر المبتدأ ، والمعنى لا تيأس ، وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من ألم - صاحب ألم حسي او معنوي - قدر الله يسره بعد عُسْره ، كغناه بعد فقره ، وكظفره بعد غلبته وقهره « ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز » .

(٢) نحو : « وكأين من قربة » . (٣) وتوافق كأين في التركيب من كاف التشبيه وذا الاشارية ، وفي البناء ، والاهام ، والافتقار الى التمييز . وفي الرضي : وكئي بعضهم (بكذا) المميز يجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها ، وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه ، وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه . (٤) ذهب الكوفيون الى أن « رُبَّ » اسم ، حملاً على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رُبَّ » للعدد والتقليل فكما أن « كم » اسم فكذلك « رُبَّ » . (٥) كذا في الأصل .

(٦) تدخل « ربَّ » في الكلام على مكني غيبة ملازم للافراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . والكوفيون يميزون مطابقة الضمير لفظاً تقول رُبَّها امرأة ورُبَّها رجلين وهكذا .